متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية

أ.م.د. صباح نعمة علي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / دعاء علي عبد الحسين العقابي

تاريخ التقديم:2018/2/5
تاريخ القبول:2018/3/4

المستخلص

يعد الاستثمار الزراعي احد المتطلبات الرئيسة في معظم اقتصاديات العالم لأهميته في تنمية القطاع الزراعي من خلال البني التحتية الزراعية والتكنولوجية والبحوث الزراعية حيث شهدت الاستثمارات الزراعية في العراق تراجعا كبيرا بعد عام 2003 وذلك يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية مما أدى إلى تدهور الإنتاج وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى الاعتماد على الأسواق العالمية في توفير السلع الزراعية لتلبية الطلب المحلي، لذا ينبغي على العراق إن يصل إلى المستوى الذي يؤهله لعملية الانضمام متى ما استطاع ان يواجه من تحديات كبيرة في جانب الاستثمار الزراعي والتكييف مع التزامات المفروضة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتصحيح مساره التجاري الاقتصادي في ضوء الاتفاقيات والقوانين الخاصة بالمنظمة، وقد تركزت الدراسة إلى إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يمثل تحديا كبيرا للبلدان النامية خاصة وان العراق يعد من ضمن هذه البلدان وهو يواجه مشاكل أو تحديات تواجه عملية الاستثمار الزراعي في العراق ومنها للبنى التحتية ، تحديات التنمية الزراعية ، ضعف أداء السياسات والتجارية، مما خلق بيئة غير جاذبة للاستثمار انعكست على ضعف الاستثمارات الزراعية في العراق. وأهمية الدراسة تبرز من خلال أهمية الاستثمار الزراعي في تنمية القطاع الزراعي وتطوير البحوث والتقانة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي والتعرف إلى التزامات العراق اتجاه المنظمة بصفته عضو مراقب و اثر تطبيق اتفاقية الزراعة على القطاع الزراعي في العراق فيما استهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع الاستثمار الزراعي وما يواجه من تحديات التي خلقت بيئة طاردة للعملية الاستثمارية والإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار الزراعي إضافة إلى أهم الإجراءات والقوانين الخاصة بالاستثمار الزراعي وأهمية الاستثمار الزراعي في النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور واقع الزراعة العراقية ويجذب رؤوس الأموال إلى القطاع الزراعي ، فضلا عن بيان أثار المتوقعة على الاستثمار الزراعي في العراق في حالة انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية والالتزامات المفروضة علية اتجاه المنظمة لحصوله على العضوية الكاملة.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الاستثمار الزراعي، منظمة التجارة العالمية، عدد الفرص الاستثمارية في العراق

*البحث مستل من رسالة ماجستير.

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 106 المجلد 24
الصفحات 272ـ 294

المقدمة :

يعد الاستثمار الزراعي احد المتطلبات الرئيسة في معظم اقتصاديات العالم لأهميته في تنمية القطاع الزراعي حيث شهدت الاستثمارات الزراعية في العراق تراجعا كبيرا بعد عام 2003 وذلك يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية مما أدى إلى تدهور الإنتاج وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأصبح العراق يعتمد على الأسواق العالمية في توفير السلع الزراعية لتلبية الطلب المحلي، لذا يأمل العراق إن يصل إلى المستوى الذي يؤهله لعملية الانضمام لما يواجه من تحديات كبيرة في جانب الاستثمار الزراعي والتكييف مع التزامات المفروضة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتصحيح مساره التجاري والاقتصادي في ضوء الاتفاقيات والقوانين الخاصة بالمنظمة ، منظمة التجارة العالمية تكونت وفقا لمجموعة من القوانين والاتفاقيات واللوائح الخاصة باتفاقية الجات والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية وبلغ عدد الدول المنظمة لغاية سنة 2016 (164 دولة) وعدد الدول المراقبة (20) دولة والعراق من ضمن الدول صفة مراقب ويعمل على مواجهة التحديات تجاه الاستثمار الزراعي وأكمال التزاماته للحصول على العضوية الكاملة.

مشكلة الدراسة

يواجه العراق مشاكل وتحديات في عملية الاستثمار الزراعي في العراق منها البنى التحتية، تحديات التنمية الزراعية، ضعف أداء السياسات التجارية مما خلق بيئة غير جاذبة للاستثمار انعكست على ضعف الاستثمارات الزراعية في العراق .

فرضية الدراسة

عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة الفاعلة المشجعة على العملية الاستثمارية الزراعية في العراق ومواجهة التحديات التي تقف عائقا إمامها مما خلق بيئة زراعية طاردة للاستثمار وليست جاذبة له ومن ثم عدم تمكن العراق من تهيئة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل تدهور البيئة الاستثمارية .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى

1- تحليل واقع الاستثمار الزراعي وأهمية ما يواجه من تحديات التي خلقت بيئة غير ملائمة للعملية الاستثمارية .
2- وبيان عدد الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق
3- معرفة متطلبات الاستثمار الزراعي لتهيئة العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
4- الإستراتيجية المقترحة لتفعيل الاستثمار الزراعي إضافة إلى أهم الإجراءات والقوانين الخاصة بالاستثمار الزراعي وللاستثمار الزراعي أهميته في النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور واقع الزراعة العراقية ويجذب رؤوس الأموال إلى القطاع الزراعي

هيكلية البحث

بهدف التحقق من صحة الفرضية ولأجل الوصول إلى الأهداف تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول واقع الاستثمار الزراعي في العراق والمبحث الثاني الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق في حين المبحث الثالث يبين متطلبات الاستثمار الزراعي في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول/ واقع الاستثمار الزراعي في العراق

أولا : الاستثمار الزراعي وأهميته

يقصد بالاستثمار الزراعي كل إنفاق يستهدف تكوين أصول ثابتة أو زيادة مورد من الموارد المتاحة للزراعة [1] كما انه توظيف لرؤوس الأموال في مشاريع زراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية الغرض منها الحصول على عائد مناسب لفرد أو شركة أو السعي لتوفير ما يحتاجه البلد من مواد غذائية أساسية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لقطاع الحكومة وذلك من خلال استغلال ما متوفر من عوامل الإنتاج في الزراعة [2] ، وأيضا عرف على انه دمج عوامل الإنتاج وهي (الأرض، والعمل، ورأس المال، التنظيم) المتوفرة في الزراعة وتشغيلها لإنتاج مواد زراعية تسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل نتائج ممكنة و في النظام الرأسمالي والاشتراكي يجب إن يحقق الاستثمار في الزراعة أفضل عائد ممكن إي اكبر ربح .

ويتم الاستثمار في مشروعات زراعية تختلف عن المشاريع الصناعية من حيث الشكل وسير العمل والتنظيم لان مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق أحيانا مفهوم الاستثمار في الصناعة فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية الى التركيز على الانتاج الذي يتم وفق أسس صناعية مثل صناعة الدواجن، المجتمعات الزراعية والصناعية [3] وللاستثمار الزراعي أهميه كبيرة في تطوير وتنمية القطاع الزراعي ومن خلال الأتي دعم الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال مواجهة أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات البشرية في الوقت الراهن إلا وهي مشكلة الأمن الغذائي كما إن للاستثمار الزراعي دور مهم في تحسين الميزان التجاري وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات الدخل وتوفير العملة الصعبة الأمر الذي يؤدي إلى دعم عمليات التنمية وزيادة الإنتاج كما ونوعا ودعم ميزان المدفوعات فضلا عن دوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي وكذلك زيادة في مستوى معيشة الإفراد، ونظرا لأهميته ألاقتصاديه والاجتماعية لذا فأنها تنعكس ايجابيا على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والتجاري وتقليل معدلات البطالة وذلك عن طريق زيادة توظيف القوى العاملة في القطاع الزراعي وفي المصانع والمعامل الإنتاجية ذات الطابع الزراعي وتلبية حاجات القطاع الصناعي من المواد الأولية الزراعية مثل صناعة السكر والألبان والزيوت النباتية والتعليب وكذلك الصناعات الغذائية. كما إن تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية من خلال إنشاء طرق جديدة وبناء قرى عصريه ومراكز صحية ومؤسسات تعليمية وخدمية تقلل الهجرة من الريف الى المدن[4].

ثانيا : واقع الاستثمار الزراعي في العراق

الجدول رقم (1) يبين متوسط الإنفاق الاستثماري لمشاريع الموازنة الاستثمارية السنوية في القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990- 2014 ، يلاحظ من الجدول في فترة التسعينات شهد العراق فترة معقدة وهي فترة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد ومنع من تصدير مادة النفط ومن ثم عدم حصوله على العملات الأجنبية ومنع من استيراد الغذاء مما ترتب على ذلك الاعتماد على إمكانياته الذاتية لإنتاج الغذاء وقد اتخذ من سياسة دعم الأسعار وسيلة وأداة فاعلة لأجل تحقيق أهدافه في الإنتاج ، وشهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي[5] .

اتسمت إحداث عام 2003 بالتغيرات في الإنفاق الاستثماري بين الارتفاع والانخفاض نتيجة للمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية أيضا التذبذب واضح في حجم الإنفاق الاستثماري كما يوضحه الجدول رقم (1) كذلك التدمير الشبة تام للبنى التحتية وتوقف دعم الدولة وإغراق الأسواق وانقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر مما نتج عن ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ورداءة الجودة نجم أدى إلى قلت الاستثمار الزراعي المحلي وانعدام الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والتسويقية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص وأصبح البلد يعتمد على الأسواق العالمية في توفير أكثر من (85 %) من الغذاء .

ويبين الجدول انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي حيث انخفض من (76,42%) للمدة 2003-2005 إلى نحو(39,88%) للفترة 2012-2014 وذلك بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي الى حجم التخصيصات السنوية لقطاع الزراعة الناجم عن الانخفاض المستمر في تخصيص الأموال للاستثمار في هذا المجال فضلا عن عدم القدرة على صرف التخصيصات المرصودة في الخطط، وتدني كفاءة الأجهزة التنفيذية ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية في القطاع الزراعي [6]، فضلا عن ضعف الإمكانيات الفنية والمالية والمعلوماتية للنشاط الخاص وضعف قدرته على استيراد حزمة التقانة الزراعية [7].

جدول (1) الإنفاق الاستثماري لمشاريع الموازنة الاستثمارية في القطاع الزراعي في العراق بالأسعار الثابتة لسنة (1988) للمدة (1990-2014) (مليون دينار)

السنوات	التخصيصات السنوية للقطاع الزراعي (1)	الإنفاق الاستثماري للقطاع الزراعي (2)	نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي (%) (1/2)
2002-1990	35803	24708	69,01
2005-2003	251461	192165	76,42
2008-2006	737285	405193	54,96
2011-2009	1673331	919385	54,94
2014-2012	2673618	1066294	39,88

المصدر: بيانات قسم الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات(1990 -2014).

وبشكل عام يواجه الاقتصاد العراقي مستويين من الأزمات الأولى ذو طبيعة مالية ونقدية ويتطلب حلول ومعالجات يتوجب تحقيقها في الأمد القصير أو المتوسط والثاني يتعلق بالبنى الاقتصادية الأحادية والريعية والواجب إعادة هيكلتها وذلك بتنويع قاعدة الإنتاج الوطني وذلك بمساهمة القطاعات الإنتاجية كالزراعة ، والصناعة...الخ [8].

ونستنتج مما تقدم بان التخصيصات المالية الفعلية للاستثمار لم تؤدي الى تحقيق مهامها الرئيسية لتطوير الاستثمار وذلك بفعل ضعف التنفيذ واتخاذ القرارات وسوء الادارة .

إما في مجال التخصيصات الاستثمارية في استصلاح الاراضي الزراعية يمتلك العراق مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة المستغل منها ربع تقريبا والباقي ثلاثة أرباع هي أراضي تعرضت الى التملح والتصحر والزحف السكاني خاصة في الفترة الأخيرة حيث بلغت مساحة العراق الكلية حوالي 435052 كم^2 وهو يعادل 174 مليون دونم مساحة الأرضي القابلة للزراعة حوالي 44,4 مليون دونم والمتاح للزراعة حوالي 12,5 مليون دونم [9] ووفق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 قد تم تصنيف الأراضي الزراعية الى صنفين الأول الأراضي التي تملك حصة مائية مستصلحة ووفق هذا النظام يتم تقدير هذه الأرض ثم يقدر إيجارها وبعدها يتم استيفاء 20 % من قيمة أيجار هذه الأرض من المستثمر الراغب باستثمارها إما الثاني الأراضي التي لا تملك حصة مائية وهنا يتم استيفاء واحد % من إيجارها من المستثمر الراغب باستثمارها وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة نحو(30211 إلف /دونم) المستغل منها نحو (15618 إلف دونم) وتشكل نسبة(52 %) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في حين تبلغ مساحة الأراضي غير المستغلة والصالحة للزراعة نحو(14593 إلف/ دونم) بنسبة (48 %) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة. ونتيجة لعدم الاستمرار في تنمية برامج الإصلاح الشاملة للتنمية الزراعية أدى ذلك إلى تدهور وضياع الأراضي بالإضافة إلى عدم الاستثمار الجدي للمياه وخاصة الأراضي التي تكون مصادر المياه قريبة منها [10].

ثالثا : تحديات الاستثمار الزراعي في العراق

أ : التحديات الأرضية والبيئية

1- التربة الزراعية:

إن الإنتاج الزراعي في العراق يتأثر إلى حد كبير بالتربة وخصوبتها وكيفية استغلالها [11] حيث إن مشكلة ملوحة التربة يعد من أهم التحديات التي تؤثر بشكل رئيسي على الإنتاج الزراعي وتحصل هذه الظاهرة لعدة عوامل أهمها المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يعاني منه العراق ، وكذلك انعدام الصرف الطبيعي للمياه الجوفية ، وقد يكون نتيجة للهدر في استعمال مياه الري من قبل المزارع في الأراضي الزراعية المروية بطريقة الري التقليدية [12] وأيضا بالأراضي الزراعية الغير مروية حسب أصل تكوين التربة بحيث تبدأ التربة بالتملح بالإضافة إلى سوء إدارة التربة المروية وتصبح الأرض غير صالحه للزراعة وبمرور الزمن تخرج من نطاق الاستثمار الزراعي وتدخل ضمن الأراضي عديمة الإنتاج وتقدر نحو (2934507 إلف هكتار) إي تعادل (68,9 %) من المساحة الإجمالية وهي تشكل أكثر من نصف مساحة البلد والترب المتأثرة بالأملاح تنقسم إلى (ترب صوديه ، ترب ملحيه ، وترب ملحيه وصوديه) إما مساحة الأراضي المتأثرة بالغدق تقدر حوالي (370 إلف هكتار) وبالاثنين معا الملوحة و الغدق حوالي (653 إلف هكتار) ويقصد بالغدق هو عندما تبدأ التربة بالتملح وتوجد عدة طبقات صماء تعيق تصريف المياه بالإضافة إلى سوء إدارة التربة المروية مما يؤدي إلى وجود طبقه طيني أو صودية صلبه تعيق تصريف المياه وكذلك حركة الجذور وبتالي تصبح التربة في حالة غدق وتصبح الأرض غير صالحه للزراعة وبمرور الزمن تخرج من نطاق الاستثمار الزراعي وتدخل ضمن الأراضي المتدهورة [13] .

وقد يكون الضرر نتيجة للاستغلال الغير صحيح للأرض والمياه خاصة في المنطقتين الجنوبية و الوسطى لعدم وجود شبكات البزل والري وكذلك قلة التخصصات المالية وضعف اهتمام وزاره الزراعة علما بان العراق يفقد (100 إلف دونم) سنويا من الأراضي الزراعية بسبب التصحر والأملاح [14] ويقصد بالتصحر زحف الصحراء على الأراضي الزراعية الرعوية والعمرانية وتحويلها من أراضي منتجه إلى أراضي ضعيفة الإنتاج [15] ويعرف أيضا تدهور الاراضي في المناطق القاحلة وشبة القاحلة الرطبة الجافة بسبب عوامل مختلفة من بينها تقلبات المناخ والنشاطات البشرية[16] وان مجموع الأراضي المتصحرة والمهدد بالتصحر تزيد نسبتها عن (92 %) من إجمالي مساحة العراق[17] ، ومن أسباب التصحر هو الكثبان الرملية الناتجة عن فقدان الغطاء النباتي وقلة سقوط الإمطار أو سوء استخدام الموارد الطبيعية [18] وكذلك من الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي تحول الأراضي من مساحات واسعة صالحه للزراعة إلى مناطق سكنيه نتيجة لضعف القانون الذي يمنع تحول الأراضي من زراعيه إلى سكنيه[19] .

2- قلة الموارد المائية

يعاني القطاع الزراعي في العراق من نقص كبير في الموارد المائية حيث انخفضت كمية المياه الواردة من (77 مليار متر مكعب) سنويا خلال فترة الثمانينات إلى اقل من (30 مليار متر مكعب) خلال العقد الأول من الألفية الثالثة [20] بسبب مشاكل ادارة المياه والمشاكل مع البلدان المجاورة تركيا وإيران وسوريا حيث إن هذه البلدان هي التي تتحكم بكميات المياه الواردة إلى البلد وعدم التزامها بالقوانين الدولية المنظمة لتوزيع مياه الأنهر المشتركة حيث أثرت المشاريع الكبيرة كالسدود في تركيا وسوريا سلبا على الإمدادات المائية إلى العراق [21] الواردات المائية السنوية لنهري دجلة الفرات لفترة من 1993– 2013 مليار م^3 حيث انخفض معدل الواردات المائية لنهر الفرات إلى(15,912 مليار م^3) معدل الفترة 2004-2013 بالمقارنة مع معدل القترة 1993- 2003 والتي بلغت نحو (19,426 مليار م^3) وكذلك بالنسبة لنهر دجلة حيث بلغت نحو (41,396 مليار م^3) انخفضت الى نحو(35,077 مليار م^3) لنفس المدة [22] فضلا عن قلة الإمطار وارتفاع درجات الحرارة[23] وأيضا عدم وجود شبكات متكاملة لمياه الري وضعف الطاقات الخزينة للمياه لتمكن من الاستفادة منها في مواسم شحة المياه [24] .

3- التلوث البيئي

تلوث الهواء جاء نتيجة لعدة عوامل ومنها الحروب المتلاحقة الذي مر بها العراق منذ عام1991 واستخدام كافة الأسلحة منها الأسلحة محرمه دوليا ونتج عنها إشعاعات مضره بصحة الإنسان والنبات والحيوان والبيئة وكذلك الحرب بعد عام 2003 وما رافقه من تدمير للمنشاءات العسكرية والصناعية وبني تحتية، كل ذلك ساهم بتلوث الهواء بالإضافة إلى قيامه بتجريف مساحات واسعة من البساتين بسبب العمليات العسكرية فضلا عن قيام النشاط الخاص بتجريف البساتين وتحويلها إلى أراضي سكنيه فضلان عن موت الملايين من أشجار النخيل وهذا من شانه إن يقلل عملية التركيب الضوئي وبالتالي تتغير نسب الخلط الغازي في الطبيعة فيقل الأوكسجين ويزداد ثنائي أوكسيد الكاربون . كما إن تلوث المياه يعود تلوث المياه إلى رمي المخلفات في مجرى الأنهار وقد تكون مخلفات صناعية أو صحية وغيرها وكذلك الأملاح الناجمة عن قيام دول الجوار بغسل التربة من لأملاح والمواد العالق بها في التربة نتيجة الأسمدة الكيمياوية المستخدمة في الزراعة بالإضافة إلى مياه المبازل وتحويلها إلى مجرى نهري دجلة والفرات للتخلص منها ،إن العراق يعاني من تلوث كبير في الهواء والتربة والمياه هذا أدى إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي لاستعمال مبيدات مرتفعه الثمن من جانب وانخفاض الإنتاجية من جانب أخر .

ب: التحديات الاقتصادية والمالية

1- قلة التمويل والتقانة الزراعية

تعد قلة مصادر التمويل الزراعي من أهم معوقات تنمية القطاع الزراعي وتتبين أهمية تلك المعوقات من ملاحظة الانخفاض الكبير للاستثمار في القطاع الزراعي بعد عام 2003 حيث انخفض الاستثمار الحكومي بشكل كبير جدا ، والاستثمارات الخاصة كانت قليله بسبب ضعف الاستثمار الحكومي من ناحية وقلة الإمكانيات المالية للنشاط الزراعي الخاص من ناحية أخرى فعلى الرغم من أهمية الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة في البلدان النامية لذا يجب إن لأتقل هذه النسبة عن (20 %) من مجموع الاستثمار العام لأجل مواجهة ألازمه الغذائية[25] وان الاستثمار الحكومي في البني التحتية الزراعية بمقدار (1%) يمكن إن يشجع الاستثمار الخاص بمقدار (6 %) [26] .

أما بالنسبة للتقانة الزراعية يعاني العراق نقص كبير منها وصعوبة توفيرها محليا فضلا عن صعوبة في استيرادها لاحتكارها من قبل البلدان المتقدمة وشركاتها وتحت ذرائع عدة منها ماليه وسياسيه وحقوق الملكية الفكرية وقد يؤثر على تحقيق البذور المحسنة والتقاوي [27] المحسنة على الرغم من مزاياها في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته لان استخدامها كان محدود وان الكميه المطلوبة من التقاوي والبذور تعتمد على الإنتاج والإكثار المحلي الذي يتميز بقلة إنتاجيته وهي تنتج من قبل النشاط الخاص إما الاستيراد كان محدودا بسبب منع العراق من استيرادها وتتميز بارتفاع أسعارها كما إن الإمكانيات البحثية محدودة لأجل استنباط أصناف جديدة وتكون ملائمة أكثر للبيئة الزراعية في العراق وضعف ألقدره على إيصالها إلى المزارعين في الوقت المحدد بالإضافة الى ضعف الجهاز الإرشادي وقلة الوعي بين المزارعين لأجل توعية المزارعين بأهمية الأصناف الجديدة[28] ، من جهة أخرى يعاني القطاع الزراعي من التخلف في استعمال المكننه الزراعية على الرغم من أهميتها وهي تدل على مستوى التقدم التكنولوجي الزراعي كالحاصدات والساحبات الزراعية ، ناهيك عن الاستخدام المحدود للأسمدة الكيماوية .

2- القدرات التنافسية الزراعية

عدم مقدرة السلع الزراعية المحلية من منافسة السلع الزراعية المستوردة لما تتميز به من ارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها وقله جودتها وسبب ارتفاع التكاليف الإنتاج هو ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية [29] .

3- ضعف البنية التحتية الزراعية

حدث التدمير الشامل للبنى التحتية بعد عام 2003 ، الذي انعكس سلبا على القطاع الزراعي لأنه بدون بني تحتية لا يمكن تحقيق تنمية زراعية ، مثلا قطاع الكهرباء على الرغم من التخصصات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع ألا انه لا يزال يعاني مشاكل في الإنتاج والتوزيع والنقل والناتجة عن قدم العديد من محطات توليد ومشاكل الصيانة والوقود .

ج : التحديات القانونية والإدارية

تعاني التشريعات والقوانين من ضعف كقانون الاستثمار وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج الوطني، وقانون دعم الصادرات ، وقانون التعريفة الكمركيه ، قانون تسجيل الشركات والقوانين الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية والجودة، قانون العلامات التجارية [30] فضلا عن عدم سن العراق لقانون جديد للملكية الفكرية بدل القوانين القديمة المنظمة لهذا الموضوع فحماية الملكية الفكرية هي حماية لكافة عناصر الابتكار سواء في حماية العلامات والأسماء التجارية أو النماذج الصناعية والرسوم أو الأصناف النباتية الجديدة ، أو براءات الاختراع أو تصاميم الدوائر المتكاملة [31] فضلا عن ذلك الروتين في الدوائر الحكومية والمدة الزمنية وطبيعة الإجراءات التي تتطلبها عملية الموافقة على الاستثمار وهي تتمثل الوجه الأخر للفساد ويعد العراق من أكثر البلدان تعقيدا في منحه إجازة استثمار [32] يوصف الاقتصاد العراقي بعدم وضوح السياسات الكلية بالاضافه إلى التعارض بين أدوات السياستين المالية والنقدية وأدوات السياسات ألاقتصاديه الفرعية لم تعمل باعتبارها أجزاء ضمن محرك الاقتصاد العراقي كل جزء يحرك الجزء الأخر بانتظام وانسيابية وبتالي ضمان حركة محرك الاقتصاد وبكفاءة عاليه ودقه، إما السياسة التجارية كان دورها سلبي من خلال قانون بريمر الذي فتح الباب على مصرعيه وما نتج عن ذلك من حالة إغراق في السوق العراقية مما أدى إلى دخول سلع زراعيه قسم منها رديئة والقسم الأخر مدعوم ويتم بيعها بأسعار منخفضة وينتج عن ذلك عدم مقدرة المنتجات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة مما اثر سلبا على الاستثمار الزراعي

البيئة الزراعية بصورة عامة ليست جاذبه لعملية الاستثمار وإنما هي طارده له لان انعدام البنى التحتية يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية وتقليل كميات الإنتاج بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري الذي يجعل الأمور أكثر تعقيدا ويزيد من التكاليف في ظل انعدام البيئة القانونية بالإضافة إلى ضعف بعض القوانين وانعدام الأخرى وضعف فاعلية السياسات ألاقتصاديه الكلية وما نتج عن هذا زيادة المخاطر الاستثمارية الزراعية من جانب وانخفاض العائد على الاستثمار من جانب أخر مما يعني ضعف التوجه نحو الاستثمار الزراعي [33] .

المبحث الثاني/الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق

إن تطوير القطاع الزراعي وتهيئته لمواجهة التغيرات الدولية المتسارعة وإقامة العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية في مجال الإنتاج والتصنيع ،التسويق الزراعي والخدمات المساندة ، والاستثمار الزراعي [34] هو احد أهم الدعائم الأساسية التي تسهم في بناء البنى التحتية لهذا القطاع بشقية النباتي والحيواني وذلك من خلال إقامة المشاريع ذات الطاقة الإنتاجية العالية ومختلف النشاطات الزراعية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاج الزراعي نوعا وكما ولتحقيق الأمن الغذائي في البلد وتوفير العملة الصعبة التي تسهم في تحقيق الرفاهية للمواطنين ، وانخفاض نسبة البطالة وزيادة معدلات التوظيف وأيضا يسهم في توفير المواد الخام والمشتقات التي تدخل في الصناعة مما يساعد على دعم القطاع الصناعي وأيضا له دورة في استقرار المجتمعات الريفية [35] وله دورا مهما في تطوير التقنيات الزراعية والارتقاء بمستوى الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني في خطوة سليمة لأجل تحقيق الأمن الغذائي [36] ، كما إن من أهم العوامل التي تدعم تأسيس المشاريع الاستثمارية هي رؤوس الأموال سواء الخارجية أم الوطنية وجذبها نحو هذا النشاط وكذلك التسهيلات التي تقدمها الدولة كالقروض التي تقدمها وزارة الزراعة من خلال المبادرة الزراعية والامتيازات التي تتضمنها في إعفاء المقترضين من العوائد إضافة إلى عوامل أخرى مشجعة للاستثمار كالحوافز التجارية والكمركيه والضريبية وخاصة في المراحل الأولى من عمر المشاريع الزراعية حيث يتم عرض الأراضي المهيأة للاستثمار الزراعي (الفرص الاستثمارية الزراعية) على شكل جداول تتضمن معلومات بواسطة برنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS الذي يعمل على تحويل المعلومات الوصفية والمكانية الى خرائط استثمارية تسهل على المستثمرين اختيار الفرص المناسبة لهم [37] وقد عملت وزارة الزراعة وبالتنسيق مع مديريات الزراعية في المحافظات والجهات المعنية على تعيين الأراضي لكل محافظة في العراق وذلك بتحديد موقعها الجغرافي و مواصفاتها الفنية التي تتوفر فيها لتكون البنى الأساسية لبيئة جاذبة للاستثمارات الزراعية .

إن الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لها مبرراتها وأهدافها ، ووفق لطبيعة الأنشطة الاستثمارية والأهداف المنشودة على المدى المتوسط والقصير والطويل ومدى إقبال القطاع العام والخاص عليها يمكن إيضاح المبررات وأهداف الخارطة الاستثمارية الزراعية من خلال [38] حصر الأراضي الزراعية أو الأراضي التي يمكن إقامة مشاريع عليها سواء حيوانية أم نباتية أو مشتركة أو تكميلية على شكل بيانات أو مواقع جغرافية محددة يمكن الاستفادة منها عند إعداد الخطة الزراعية .و كذلك مساعدة المستثمرين في معرفة الأراضي الزراعية المتاحة للاستثمار والظروف الملائمة للمشروع الاستثماري الزراعي بالإضافة إلى المحددات التي تؤثر على المشروع .

والملحق رقم (1) يبين الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لسنة 2014 موضحا فيه عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2014 بلغت نحو143 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (6940413) دونم، ويتبين كذلك بأنة اكبر مساحة معروضة للاستثمار هي في محافظة نينوى واقل مساحة في محافظة بغداد.

جدول (2) يوضح عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق لسنة 2014

المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)	المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)
بغداد	5	500	كربلاء المقدسة	3	315000
نينوى	4	4295070	النجف الاشرف	1	700000
كركوك	2	1432	الديوانية	9	38239
صلاح الدين	5	169350	ذي قار	13	58408
الانبار	5	245415	المثنى	1	300000
بابل	10	17678	ميسان	10	183000
ديالى	18	27999	البصرة	12	67457
واسط	45	520865			
المجموع الكلي لعدد الفرص في العراق			143 فرصة		
المجموع الكلي للمساحة المهيأة للاستثمار في العراق			6940413 دونما		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية،قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق،2014 ص9.

من خلال الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لعام 2015 والجدول رقم (2) توجد أراضي مهيئة للاستثمار الزراعي في محافظة بغداد بشكل محدود [39] .

والملحق رقم (2) يبين مساحات الأراضي المعروضة للاستثمار الزراعي لمحافظات العراق لسنة 2015 ، في حين الجدول رقم (3) يبين عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2015 -2016 بلغت نحو (148) بمساحة إجمالية تقدر بـ (6887734) دونم والفرص الاستثمارية يمكن استغلالها وفق الظروف الملائمة .

جدول (3) عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق لسنة 2015-2016

المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)	المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)
بغداد	5	500	كربلاء المقدسة	3	315000
نينوى	4	4295070	النجف الاشرف	1	700000
كركوك	2	1432	الديوانية	13	27744
صلاح الدين	5	169350	ذي قار	13	58408
الانبار	5	245415	المثنى	1	300000
بابل	11	18168	ميسان	10	183000
ديالى	18	27999	البصرة	12	24783
واسط	45	520865			
المجموع الكلي لعدد الفرص في العراق			148		
المجموع الكلي للمساحة المهيأة للاستثمار في العراق			6887734		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة الزراعة،دائرة الاستثمارات الزراعية،قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2015،ص9.

في حين الخارطة الاستثمارية الزراعية لعام 2016 كما في الملحق تشير إلى المساحات الأراضي المعروضة للاستثمار الزراعي لمحافظات العراق لسنة 2016 ، و الجدول رقم (4) يبين عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2016 بلغت نحو158 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (7473123) دونم ، وكذلك لا توجد أراضي مهيئة للاستثمار الزراعي في محافظة بغداد .

جدول (4) عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق لسنة 2016

المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)	المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)
بغداد	-	-	كربلاء المقدسة	3	315000
نينوى	4	4295070	النجف الاشرف	2	780000
كركوك	2	1432	الديوانية	23	107201
صلاح الدين	5	358800	ذي قار	13	58408
الانبار	5	245415	المثنى	2	7000
بابل	12	18318	ميسان	9	173000
ديالى	30	685124	البصرة	8	24883
واسط	40	403472			
المجموع الكلي لعدد الفرص في العراق				158	
المجموع الكلي للمساحة المهيأة للاستثمار في العراق				7473123	

المصدر: من عمل اباحثة بالاعتماد على وزارة الزراعة،دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2016،ص7.

إما الخارطة الاستثمارية الزراعية لعام 2017 كما في الملحق (4)تشير إلى المساحات الأراضي المعروضة للاستثمار الزراعي لمحافظات العراق لسنة 2017 . في حين الجدول رقم (5) يبين عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2017 بلغت نحو180 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (2186725) دونم ، ولا توجد فرص استثمارية في محافظات وكركوك ،المثنى في حين اقتصرت على (3) فرص استثمارية في محافظة بغداد.

جدول (5) عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق لسنة 2017

المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)	المحافظة	عدد الفرص	إجمالي المساحة (دونم)
بغداد	3	176	كربلاء المقدسة	3	315000
نينوى	3	8300	النجف الاشرف	1	700000
كركوك	-	-	الديوانية	30	121076
صلاح الدين	7	23255	ذي قار	10	29908
الانبار	5	245415	المثنى	-	-
بابل	12	18318	ميسان	8	103000
ديالى	48	180961	البصرة	9	34804
واسط	41	406512			
المجموع الكلي لعدد الفرص في العراق				180	
المجموع الكلي للمساحة المهيأة للاستثمار في العراق				2186725	

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2017، ص3.

الخارطة الاستثماري تعد من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق وتهدف الى تقديم عرض تفصيلي عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق [40] .

وتشمل المجالات المحتملة للاستثمار الزراعي في العراق حاليا زراعة محاصيل الحبوب والأعلاف وزراعة محاصيل متخصصة كالخضروات والبطاطة وبنجر السكر والاستثمار في بساتين الفاكهة وزهور القطف والكروم والغابات وأيضا الاستثمار في بساتين النخيل والتمور وإنتاج البذور والتقاوي، إما في مجال الاستثمار في الإنتاج الحيواني ويشمل إنشاء محطات لتربية الحيوانات المزرعية وتسمين العجول والماعز والأغنام وإنشاء مشاريع الدواجن (البيض واللحم) وكذلك الاستثمار في مشاريع السمكية في الأهوار والبحيرات ، ويمكن الاستثمار في الصناعات الزراعية ويشمل مبيدات والأسمدة الكيماوية والآلات والمكائن والعدد الزراعية ومنظومات الري والمضخات الحديثة وأيضا الاستثمار في معدات الزراعية المصنعة مثل الأغطية البلاستيكية، معدات تربية الأسماك ،الدواجن وكذلك الاستثمار في صناعة الألبان والحليب والاجبان والزيوت والزبدة وجميع صناعات الأغذية ناهيك الاستثمارات في صناعة التمور كالمكابس والتخزين والتعبئة.

العراق يتوجه نحو الأراضي الغير مستصلحة للاستثمار في خطوة تهدف إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي واستغلال أراضي البور وهي تعد الخطوة الأولى من نوعها والتي تسعى الهيئة الوطنية للاستثمار إلى تحقيقها لجذب شركات استثمارية تأخذ على عاتقها استغلال تلك المساحات بأصناف يحتاجها العراق وزراعتها كالرز والقمح والخضروات بالإضافة إلى تأسيس مزارع لتربية الأغنام والماشية ومشاريع الدواجن دور القطاع الخاص في الزراعة محدودا ويتأثر بالدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج وان مجالات الاستثمار الزراعي الخاص ظل محصورا في مشاريع الثروة الحيوانية (تربية الأسماك والدواجن) إي المجالات التي تحقق الإرباح (العائد) السريعة كما إن الأوضاع بعد 2003 لم تعطي الفرصة للمشاريع الاستثمارية إن تتطور بشكل طبيعي للقطاع الزراعي وان ازدهار النشاط الزراعي مرتبط باستقرار الواقع الاقتصادي والسياسي كما إن تطوير القطاع المذكور وتهيئة لمواجهة التغيرات الدولية والتي هي في تسارع يوما بعد يوم يتطلب من العراق البدا بإقامة العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية [41].

المبحث الثالث/الاستثمار الزراعي في العراق ومتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أولا : مفهوم منظمة التجارة العالمية

وهي منظمة عالمية مقرها في جنيف في سويسرا مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من اليسر والحرية ، وهي المنظمة الوحيدة في العالم المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة الخارجية وتضم نحو 164 عضوا من دول العالم لغاية عام 2017 وعدد الدول المراقبة 20 دولة .

تأسست منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 وهي خلفية لاتفاقية الجات والتي أنشئت في إعقاب الحرب العالمية الثانية وجاء تأسيس هذه المنظمة بعد إن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية [42] وكان هدف المنظمة هو إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية لتحقيق التنمية وتنفيذ اتفاقية أورغواي، وحل المنازعات بين بلدان الأعضاء ، وكذلك إيجاد إلية تواصل بين البلدان الأعضاء [43] .

ثانيا : انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

قدم العراق طلب بتاريخ 2004/1/23 إلى منظمة التجارة العالمية وقد تم الموافقة على منح العراق صفة مراقب بتاريخ 2004/2/11 وفي شهر مايس من عام 2005 اعد العراق وثيقة الانضمام الرئيسية (Acc1) وتضمنت الوثيقة الأنظمة والتشريعات التجارية المعدة فضلا عن التعهد والالتزام بإجراء التعديلات التي تتلاءم مع القوانين وفوائد منظمة التجارة العالمية كما تشكلت اللجنة الوطنية التي تتولى مهمة تهيئة مستلزمات الانضمام برئاسة وزير التجارة وعضوية ممثلي الجهات والوزارات العراقية وذات صلة بانضمام العراق حيث كلفت بإجراء ما هو مطلوب لأجل الانضمام والإجابة عن التساؤلات الخاصة بسياسة العراق الاقتصادية ونظام تجارته وفي منظمة التجارة العالمية بالمقابل تشكلت مجموعة العمل من الدول الأعضاء في المنظمة ومن الشركاء التجاريين للعراق لأجل أجراء مفاوضات الانضمام مع اللجنة الوطنية والتي هي مسئولة عن الموضوعات المرتبطة بانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية [44] .

وبمجرد تقديم طلب لأجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني القبول بكافة ما تضمنته الاتفاقية من قوانين وأنظمة ومنح الدولة صفة مراقب يعني دخول الدولة في مرحلة التأهيل (أي جعل تشريعاتها وأنظمتها وقوانينها منسجمة مع قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية ولا تتعارض معها) [45] .

وقد بلغ عدد الدول المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية 164 في عام 2017 أما عدد الدول المراقبة 20 دولة والعراق من ضمنها وقد حضر العراق عدة اجتماعات تفاوضية وخلالها اشترط على العراق تسليم مجموعة ملفات وهي[46] ملف الدعم الحكومي للزراعة Acc/4،ملف الحواجز الفنية إمام التجارة Acc/8 وكذلك ملف الصحة والصحة النباتية وملف حماية الملكية الفكرية Acc/9، فضلا عن تقديم جداول التزامات العرض الأولي للسلع وكذلك خطة التنفيذ التشريعية المؤقتة للعراق .

الفريق المفاوض العراقي يرى إن الانضمام هو السبيل للتخلص من العزلة الاقتصادية والتي سببها الظروف السياسية والاقتصادية والتي انعكست سلبا على تدهور مختلف القطاعات خاصة القطاع الزراعي والاستفادة من المزايا والاستثناءات التفضيلية التي تمنحها المنظمة في مجال الحماية والدعم والتأكيد على أحقية العراق بالحصول على الامتيازات التي حصلت عليها البلدان الأخرى النامية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[47] .

ثالثا : متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في مجال الاستثمار

البلدان المتقدمة والبلدان النامية اليوم تتنافس على كسب الاستثمارات الخارجية لأجل دعم مساراتها الاقتصادية وخططها التنموية وتحديث إنتاجها من خلال عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها حيث لم يعد من السهل على حكومات البلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول والحالتين تنطبق على العراق تحقيق نمو اقتصادي وتحسين في مستوى المعيشة دون ضمان استثمار أجنبي مستقر وان غيابة يشكل تحديا اكبر وان التوجهات نحو الاستثمار الأجنبي شهد في عقد التسعينات ثورة حيث بدأت بعض البلدان بتبني منهجا جديدا نحو التنمية والنمو لأجل الاندماج في الاقتصاد العالمي مع استبعاد النهج التنموي الذي يخضع إلى سيطرة الدول المنغلقة على نفسها والتخلي عن نظرتها العدائية اتجاه شركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر مع تزايد بلدان العالم النامي التي أصبحت أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد مسالة السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالدخول إلى الدولة من عدمه يشكل أهمية بل أن الأهم هو كيفية جذب هذا الاستثمار إلى البلد مع مراعاة مصالح وسيادة الوطنية وعدا ذلك فهي تعرض نفسها إلى مخاطر لفقدانها احد محاور النمو الاقتصادي الرئيسية حيث إن وجود السياسات الاقتصادية المرحبة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الصلة بتخفيضات الضريبة إضافة إلى الاستقرار السياسي ووجود أنظمة وتشريعات تسمح بالنفاذ إلى الأسواق وحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية جميع هذه العوامل أعلاه كفيلة بجذب المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلية وهذا يتلاءم مع التزامات الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية .

أما بالنسبة لتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة في العراق ، قبل عام 2003 كان العراق غير ملزم بأي ترتيبات للاستثمار المتعلق بالتجارة وليس هنالك أي تدابير للاستثمار الأجنبي التعلق بالتجارة وليس هنالك إي تدابير للاستثمار الأجنبي الخاص بالتجارة فقد كان محظورا على الإفراد أو الشركات العربية القيام بأي استثمارات وكان الاستثمار من الدول العربية قليلا لذا لم يستفيد العراق من تسارع التدفقات المالية الوافدة لبلدان المنطقة في عقد التسعينات في العراق.

بعد عام 2003 فان الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحرير الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نمو اقتصادي وإعادة أعمار البلد بعد ما تعرض إلى الحروب ومن هنا بدا العمل على تطوير التشريعات المرتبطة بالاستثمار وحاول بجميع الطرق الممكنة أن يوفر بيئة ملائمة لأجل جذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد ومن هنا تم إصدار قانون رقم 39 لسنة 2003 وتعديلاته بالقانون رقم 46 لنفس السنة ليحل محل القوانين السابقة الخاصة بالاستثمار الخارجي ، والعمل على المساواة بين المستثمرين الأجانب والعرب ويوفر معاملة وطنية للشركات الأجنبية ويسمح لهم بالملكية الكاملة في جميع المجلات عدا العقارات والتامين والموارد الطبيعية كما تم تحديد سقف للضرائب على الدخل وعلى الشركات بنسبة 15 % فضلا عن التخفيضات لتعريفات على السلع المستوردة جميعها بنسبة 5 % .

يتميز قانون الاستثمار رقم 39 يتضمن عدة خصائص منها يضمن العراق معاملة وطنية للمستثمرين الأجانب جميعهم وذلك عن طريق مساواتهم بنظائرهم من العراقيين ولا يمكن للمستثمرين الأجانب مهما كانت مستوى مشاركتهم وتحت إي ظروف استخدام العقارات والموارد الطبيعية الأ بعد الحصول على رخصة استخدام الملكية لمدة 40 سنة قابلة للتجديد وفي حالة حل الشركة للمستثمر قبل انتهاء مدة الرخصة أو عقد الإيجار فان العقد والرخصة سينتهيان في حال حدوث ذلك وان حماية الحقوق الملكية للمستثمرين الأجانب في العراق وذلك من خلال الضوابط التي تتميز بالشفافية في الأمور ذات الصلة و المشاركة الأجنبية الغير محدودة في النشاطات التجارية العاملة أو تكون قيد التشكل ما لم يرد ذلك في القانون فضلا عن السماح للمستثمرين الأجانب بفتح مكاتب تمثيل تجارية وفروعها في العراق وان تسجل في دائرة التسجيل التابعة لوزارة التجارة والقانون رقم 21 لسنة 1997 قانون الشركات العراقي سهل عملية التسجيل للشركات المحلية والأجنبية إي أعطى الحق للشخص الأجنبي بالحصول على العضوية في الشركة الوطنية مالك للأسهم أو شريك أو مؤسس وبموجب القرارات رقم 149 و 196 لسنة 2004 والتي صدرت بموجب قانون رقم 39 وتعديلاته بسطت العملية إمام الشركات الأجنبية والمحلية وفروعها، أما بالنسبة لإجراءات العراق اتجاه إحكام الخاصة بالاستثمار في الاتفاقية TRIMS حيث في عام 2007 اصدر العراق القانون رقم 13 للاستثمار تضمن إحكام القانون السابق رقم 39 وتعديلاته إضافة إلى تعديلات أخرى لكي يلاءم اتفاقية TRIMS وهو خطوة مهمة لأجل عملية الانضمام فيما يخص الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار وما تضمنه قانون رقم 13 من رفع جميع القيود على المستثمرين الأجانب وتشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية الغير مباشرة والمباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الزراعة وتبسيط إجراءات تدفق الاستثمار الأجنبي باعتماد أسلوب النافذ ة الواحدة لأجل انجاز المعاملات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب وتجاوز المعوقات في تسجيل الشركات الأجنبية وتأسيس مشاريع استثمارية وكذلك تشجيع مبدأ المشاركة بين المستثمر العراقي والمستثمر الأجنبي لأجل تطوير القطاع الخاص العراقي في جانب الاستثمار .

علما إن الإجراءات التي قام العراق باتخاذها في ظل القانون الجديد للاستثمار تتضمن تنظيم الإعمال المصرفية في ضوء التعليمات التي تخص قانون الاستثمار الجديد وذلك بالسماح للمصارف الدولية بالعمل عن طريق امتلاك أكثر من 50 % من مصرف محلي قائم أو إقامة فرع للمصرف داخل العراق وبموجب هذا القانون وحتى سنة 2008 يمتلك البنك المركزي العراقي السلطة لأجل منح تراخيص للعمل في البلد لستة مصارف أجنبية وبعد عام 2008 يسمح لهذه المصارف بالملكية الكاملة ولن تكون هنالك إي قيود على دخول المصارف الأجنبية كما إن العراق بصدد صياغة مجموعة من القوانين التجارية لأجل حماية المستثمرين من الإفلاس، وكذلك تم إنشاء مكتب للاستثمار الخارجي والأعمار في البصرة لمساعدة المستثمرين لأجل التسريع بإجراءات الموافقة على إقامة المشاريع وفقا لإحكام القانون الجديد إي تشجيع عملية الاستثمار إضافة إلى ذلك فان القانون يسمح بتنظيم وإدارة المناطق الحرة في العراق رقم 3 وتعليماته بالفقرة 4 لسنة 1999 بإعفاء رؤوس الأموال والإرباح والفوائد والمردود المادي من الاستثمار للمشاريع في المناطق الحرة من الرسوم والضرائب على مدى عمر المشروع ومن ضمنة مرحلتي التأسيس والبناء مما يسهم في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي وبذلك يكون العراق قد امتلك الإطار التشريعي الذي يلاءم بنود إحكام الاتفاقية TRIMS بحيث أصبح المستثمر الأجنبي بموجبة له الحق بان يكون مستثمرا مشاركا أو مؤسسا لشركة بالعراق ولأجل خلق بيئة و مناخ ملائم للاستثمار المحلي وجاذبا للاستثمارات الأجنبية وبما يسهل تنفيذ متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتجنب المخاطر الناجمة عن ممارسة الإعمال التجارية الخاصة بالعملية الاستثمارية يتطلب الأمر إنشاء هيئات مختصة بالإشراف على مشاريع الاستثمار وتسهيل المعاملات المتعلقة بتلك المشاريع الاستثمارية ووفق إحكام الاتفاقية (TRIMS) وكذلك تحقيق الاستقرار السياسي شرطا ضروريا لزيادة الاستثمار وانتعاش ونمو الاقتصاد وبما إن الوضع الأمني الراهن بالعراق هو عامل غير جاذب للاستثمار الأجنبي لذا لابد من استعادة الأمن ودفع المشاريع الضخمة إلى الإمام مع الإسراع لتنفيذ باقي متطلبات الاتفاقية (TRIMS) من أنظمة وتشريعات وللوائح الخاصة بتحرير وجذب الاستثمار الأجنبي .

إن الالتزام بإحكام اتفاقية الاستثمار لها اثر ايجابي على الاقتصاد العراقي ليس فقط في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وما له من أهمية في نقل التكنولوجيا الحديثة المتطورة ورفع القدرات لقطاعات الاقتصادية المحلية وتحفيز البيئة التنافسية وتوفير فرص التأهيل والتدريب وخلق فرص عمل جديدة لسكان الزراعيين المحليين فقط وأيضا جذب الاستثمارات العربية ولعودة الاستثمارات العراقية المهاجرة التي تبحث عن البيئة المستقرة والمشجعة على الاستثمار[48] .

أما بالنسبة للمتطلبات الأخرى فتشمل الانضمام وتسوية المنازعات وتجارة الخدمات وأيضا العوائق الفنية إمام التجارة وكذلك متطلبات الانضمام في مجال الصحة والصحة النباتية .

قدمت الحكومة العراقية طلبا إلى الانضمام بموجب المادة 12 من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وأرسلت إلى المنظمة في 8/2/ 2005 وقد تضمنت ما يخص الجانب الزراعي [49] :

أ- لمحة عن القطاع الزراعي وما شهده خلال سنة 2013 من ارتفاع نسبة زيادة بلغت حوالي 7,8 % مقارنة بسنة 2012 إلا إن نسبة الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة وبلغت في سنة 2003 حوالي 4,1 % في حين إن القيمة المضافة للقطاع الزراعي ارتفعت خلال الفترة 2010-2013 محققة نسب نمو مركب 8,8 % والسبب هو ارتفاع في إنتاج المحاصيل من الشعير والحنطة خلال سنة 2012 في ظل توجهات الدولة لأجل الاهتمام بقطاع الزراعة وعدد العاملين في هذا القطاع المذكور بلغ 10,2 % حسب الجهاز المركزي للإحصاء لسنة 2012.

ب- السلع الزراعية المستوردة إلى العراق حيث يشترط في تلك السلع المستوردة إلى العراق إن تكون مطابقة للمواصفات القياسية ألمعتمده لدى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وخضوعها إلى فحوصات تلك الجهات المختصة كوزارة الزراعة والصحة أو إي جهة أخرى فاحصة مع توفير المستمسكات الخاصة بشهادات الفحص الدولي أو الشهادات الزراعية وبذلك تم إخضاع الخضر والفواكه والأدوية البيطرية والأسمدة والمبيدات والأعلاف والخشب الخام لقيد إجازة الاستيراد .

ت- قانون التعريفة الكمركيه لعام 2010 رقم 22 يتضمن المواد القانونية ويحتوي على جداول للسلع والضائع مبوبة ومصنفة الى 21 قسم تضم 97 فصل كل فصل يشمل بنود رئيسية وتتفرع منها بنود فرعية تستوعب 9000 سلعة وملحق يوجد بها جداول الرزنامة الزراعية والتي بموجبها يحدد نسبة الرسم بعد مراعاة الفترة الزمنية لموسم تسويق وإنتاج المحاصيل الزراعية ونسب الرسوم المفروضة وبموجب هذا القانون تتحدد أهمية وحاجة السلع ومدى تأثيرها على السوق المحلي وعلى المستهلك علما بان العرض السلعي الأولي قد تم مناقشته في ورشة عمل لوزارة المالية وقد تم اخذ توصية في التريث في أرسالة الى منظمة التجارة العالمية .

يتبع العراق سياسات دعم معينة خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والبترول وقد تم إنشاء صندوق دعم التصدير بقانون رقم 6 لسنة 1969 بموجبة يمنح إعانات التصدير لصادرات العراق وحاليا العمل بهذا الصندوق قد توقف ولا توجد هنالك سياسة تمويل أو دعم أو إعانة للتصدير في مجال الزراعة . وفق بيانات وزارة الزراعة لسنة 2014 فان مبالغ الدعم كانت وفق ما موضحة أدناه في جدول رقم (6) هي تقديم معلومات جديدة عن الدعم إلى وزارة التجارة لأجل إرسالها إلى المنظمة وكان الدعم للدواجن والمحاصيل لسنوات الثلاث (الشعير 39 % ، الحنطة 12 % ، الدواجن 12 % ، الذرة الصفراء 24 %) وهذا الدعم بدا بالتناقص في السنوات الأخيرة بسبب الظروف المالية الصعبة التي يمر بها البلد .

جدول(6) يوضح مبالغ الدعم المحلي لعام 2014

السنة	المبلغ	النسبة
2011	341400584445	% 25
2012	879989694445	% 52
2013	409001434731	% 35

المصدر: وزارة الزراعة ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الاقتصاد ، ملخص عن ملف منظمة التجارة العالمية (WTO)

العراق يمكن ان يتمتع بمعاملة تفضيلية وهي ليست قليلة منها التدرج في خفض التعريفات على مختلف الاستيرادات ولفترات أطول للتنفيذ فيما يخص إلغاء القيود على تجارة السلع ، والفترة الأطول المسموح بها لأجل إلغاء القيود التجارية ذات التأثير في الاستثمار فيما يخص المشاريع الجديدة. وكذلك تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد والاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية أو الخاصة في المفاوضات بالتنسيق مع الدول الصديقة ومراجعة نظام الضرائب للحد من إثارة السلبية على تكلفة المنتجات وتوفير دعم اكبر للبحوث العالمية والتعليم والتطوير التقني وربطهما بالوحدات الإنتاجية [50].

الاستنتاجات

1- اغلب الموارد في العراق خاصة المتمثلة بالموارد المائية والأرضية والبشرية والتقنية تعاني من هدر كبير خاصة بعد عام 2003 مما نجم عنه بيئة استثمارية غير مشجعة لتحفيز الاستثمار الزراعي .

2- نقص في بعض مستلزمات الإنتاج والمتمثلة في البذور المحسنة والتقاوي والأسمدة والآلات والمكائن والمعدات الزراعية وكذلك مشكلة نوعية وكمية المياه الواردة إلى العراق وان هذا النقص يعود إلى فشل السياسات الزراعية وسوء استغلال الموارد المتاحة.

3- تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤشر حالة من العجز المستمر في تلبية الطلب المحلي من المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية وبالتالي استمرار هذا الوضع سوف يؤدي إلى بقاء العراق مستورد للسلع الزراعية.

4- عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمار الزراعي في العراق بسبب التحديات متمثلة بمشاكل الأرض وتلوث المياه والبيئة ومشاكل الحزمة التكنولوجية و البنى التحتية التي تقف عائقا امام القطاع الزراعي وضعف فاعلية السياسات النقدية والمالية والتجارية

5- البنى التحتية المدمرة سوف تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي وبتالي انخفاض الإرباح بالإضافة إلى أن ارتفاع تكاليف الانتاج يقلل من القدرات التنافسية للسلع المنتجة محليا

6- وجود مشاكل ومعوقات لخلق بيئة زراعية جاذبة وبتالي عدم تمكن العراق من الانضمام في ظل هذا التدهور .

7- العراق يمتلك موارد طبيعية وفرص كبيرة يمكن استغلالها واستثمارها بشكل امثل وخاصة التي يتمتع بميزة نسبية لأجل رفع مستوى التنافس حتى تندفع إلى تطوير القطاع الزراعي .

8- انخفاض التخصيصات المالية للقطاع الزراعي إضافة إلى ضعف التنفيذ الفعلي لتلك التخصيصات وخاصة الاستثمارية منها وهذا يدل على سوء الإدارة الزراعية بالإضافة إلى ضعف القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية المحلية لارتفاع تكاليفها مقارنة بأسعار المحاصيل المستوردة بسبب الإغراق الذي ساهم في دخول المحاصيل والسلع الزراعية ذات النوعية الرديئة والمنخفضة السعر مما الحق الضرر بالإنتاج الزراعي .

9- تبين الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لسنة 2014 عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2014 بلغت نحو143 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (6940413) دونم، ويتبين كذلك بأنة اكبر مساحة معروضة للاستثمار هي في محافظة نينوى واقل مساحة في محافظة بغداد.

10- الخارطة الاستثمارية الزراعية في العراق لعام 2015 تبين انه لا توجد أراضي مهيئة للاستثمار الزراعي في محافظة بغداد وبلغ عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2015 بلغت نحو124 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (6764621) دونم.

11- في حين الخارطة الاستثمارية الزراعية والجدول لعام2016 يوضح عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2016 بلغت نحو158 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (7473123) دونم ، وكذلك لا توجد أراضي مهيئة للاستثمار الزراعي في محافظة بغداد .

12- إما الخارطة الاستثمارية الزراعية والجدول لعام 2017 يبين عدد الفرص الاستثمارية وإجمالي المساحة المعروضة للاستثمار الزراعي لكل محافظة في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2017 بلغت نحو180 فرصة استثمارية بمساحة إجمالية تقدر بـ (2186725) دونم، ولا توجد فرص استثمارية في محافظات وكركوك، المثنى في حين اقتصرت على (3) فرص استثمارية في محافظة بغداد.
13- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو وسيلة وليست غاية والهدف منه هو إعادة هيكلة الاقتصاد وتحديث القوانين التجارية بغية موائمتها مع متطلبات وسياسة العراق بالتوجه نحو اقتصاد السوق ويؤمن الاندماج الكلي مع الاقتصاد العالمي ، وان لموضوع الانضمام له دور في إحداث نهضة اقتصادية للعراق من خلال التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية الجديدة بالتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وبذلك يتقاطع مع توجهات بعض الدول الإقليمية التي تسعى إلى إبقاء العراق بعيداً عن المنافسة في الإنتاج والتصدير والتطور التكنولوجي وهذا أصبح جلياً في كثير من مواقفهم اتجاه العراق.
14- انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق الاتفاقية الخاصة بالقطاع الزراعي له آثار سلبية في الأمد القصير وهي تمثل تكلفة التحول إلى السياسات البديلة التي على العراق الالتزام بها إلا انه مع الوقت تتحول إلى آثار ايجابية في الأمد الطويل خاصة مع حصول العراق على التقانة الزراعية الحديثة أو المتطورة والقدرة على تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتصدير المنتجات والسلع الزراعية ، كما انه لا يمكن الحصول فوائد من تحرير التجارة الزراعية في جوانب الاستثمار وحقوق الملكية والخدمات في الأمد القصير لصعوبة الحصول على تكنولوجيا متطورة وحديثة بسبب تكاليفها المرتفعة
15- وجود طاقة استيعابية ملائمة للاستثمار الزراعي لما متوفر من موارد سواء في مجالي استصلاح الأراضي الزراعية والموارد المائية وطلب متزايد من السلع الزراعية واعتمادها على السلع المستوردة.

التوصيات

1- الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات والتوسع في الاستثمار الزراعي وإدخال التقنيات الزراعية لأجل تعزيز القدرة التنافسية للزراعة وتمكن من إحلال الإنتاج المحلي الزراعي محل المستورد. وكذلك العمل على وضع هيئة زراعية فاعلة وكفوءة وتملك القدرة على التنفيذ والتخطيط في مجال القطاع الزراعي .
2- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي فضلا عن منع دخول السلع المستوردة إلا بنسب قليلة لأجل تشجيع المزارع على زيادة إنتاجه وتشجيع الاستثمارات المحلية في المناطق الريفية
3- العمل على مكافحة التصحر والزحف العمراني على الأراضي الزراعية وإيقاف هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى قطاعات اقتصادية أخرى على حساب الزراعة وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة، فضلا عن استغلال الأراضي الصحراوية واستصلاح الأراضي الغير مستصلحة والتوسع الزراعي العمودي والأفقي لزيادة الإنتاج الزراعي .
4- المحافظة على الثروة المائية بوصفها العامل الرئيسي والحاسم في الإنتاج الزراعي وضرورة تنميتها وترشيد استغلالها بشكل امثل وذلك من خلال البرامج والخطط الدولية والمحلية .
5- عند رسم سياسة واضحة في القطاع الزراعي لابد من إستراتيجية زراعية واضحة المعالم للنهوض بواقع الزراعة وهذا يعتمد بالدرجة الأساس على البنى التحتية والتي على الحكومة توفيرها وذلك من خلال التخصيصات اللازمة حيث ان التخصيصات الاستثمارية لها دورا أساسيا للنهوض بالقطاع الزراعي وخاصة ما يتعلق بالبنى التحتية اللازمة لتطوير هذا القطاع ولأجل رسم إستراتيجية واضحة لقطاع الزراعة لابد من معرفة نصيب هذا القطاع من التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة ويجب إن تتناسب حجم هذه التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة مع إمكانية وأهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد ، كما تعد عامل اقتصادي ايجابي حيث يترتب علية زيادة رؤوس الأموال الثابتة وأهم أنواع في الاستثمار هو الاستثمار الزراعي في البنى التحتية واستصلاح الأراضي لأنها من العوامل المحددة لإمكانيات الانتاج الزراعي والعلاقة طردية بين كل من الاستثمار في البنى التحتية والإنتاجية الزراعية وكلما زادة التخصيصات الاستثمارية كلما دل على اهتمام الدولة بالتنمية الزراعية كهدف استراتيجي مهم لأجل الوصول إلى أعلى إنتاجية .

6- تبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من قبل الجهات المختصة وتقوم بإصدار الإعلانات والنشرات والاتصال بالعالم وعقد الندوات خارج وداخل العراق لعرض الفرص الاستثمارية وعرض مؤشرات الاقتصاد العراقي للعالم كونها الأهم في البيئة الاستثمارية وأهمية ارتباط الفرص الاستثمارية في العراق بدراسات الجدوى الاقتصادية، والتقليل من الروتين والإجراءات الإدارية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار .

7- وضع الخطط الإستراتيجية للترويج للاستثمار في العراق وان تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بمتطلبات تنفيذ الخطط الزراعية بالإضافة إلى وجود تنسيق بين الجهات المعنية كافة عند وضع مثل تلك الخطط .

8- تشريع قانون منع الإغراق لحماية المنتجات الوطنية وإعادة النظر بالقوانين التي صدرت منذ 2003 والتي جعلت الإنتاج المحلي تحت ذريعة حرية التجارة واعتماد التعريفة الكمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية .

9- إنشاء مزارع مشتركة مع البلدان العربية والبلدان المجاورة مسبقة بمنح المستثمرين العراقيين امتيازات تشجعهم على نقل رؤوس أموالهم إلى العراق وكذلك زيادة التخصيصات الاستثمارية لأجل الوصول إلى الحاجة الفعلية للسلع الإستراتيجية أي تحقيق الاكتفاء الذاتي وإزالة كافة القيود على الاستثمار الزراعي ومنح التسهيلات الاستثمارية وتهيئة الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي في العراق لأجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار الزراعي .

10- العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد لتقليل الاعتماد على الخارج واكتساب مزايا تمكن العراق من التصدير والحصول على مواقع أفضل في النظام الاقتصاد العالمي والاستفادة من تجارب الدول التي أنظمت إلى منظمة التجارة العالمية .

المصادر والمراجع

1- سالم توفيق ألنجفي ، وإسماعيل عبيد حمادي ، التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1989 ، ص166 .

2- إياد كاظم عيدان الطائي، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2010 ، ص47 .

3- الاستثمار الزراعي ، موقع على الانترنيت www.uobabylon.edu.ia

4- ينظر الى :

- تحية عيسى ، تمويل الاستثمار الزراعي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد، 1983، ص 14

- عدنان رحيم نور علي الكفائي، هيأت الاستثمار في المحافظات ودورها في التنمية المحلية، هيأة استثمار المثنى أنموذجاً، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد ، 2011، ص19.

- جاسم محمد ألعزي، إدارة المزارع بين النظرية والتطبيق، مطبعة التعليم العالي ، كلية الزراعة- جامعة بغداد، 1988، ص207

- طاقة وآخرون، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني"دراسة تحليلية "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد/ 17 ، 2008 ، ص23.

- عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1986، ص262.

- إياد كاظم عيدان البولاني ، فاعلية سياسة التمويل الزراعي في تحفيز الاستثمار والمبادرة الزراعية في العراق عام 2008 أنموذجا، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ،2016،ص35.

- قصي نزيه مطلك ، تحليل اقتصادي للعوامل المحددة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الزراعة العراقية للمدة من 2000-2012 ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي ، كلية ألزراعه – جامعة بغداد ، 2014، ص33 .

- عبد الستار رائف حسن حمادي المولى ، تحليل اقتصادي قياسي للإنفاق الاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي العراقي مع التركيز على المنطقة ألغربيه بمحافظة الانبار للمدة 1980-2006 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الانبار ، 2010، ص11 .

5- بلاسم جميل خلف الدليمي ، فاضل جواد دهش ، سلام نعمة ، اثر سياسة دعم الأسعار في إنتاج القمح في العراق للمدة من 1990-2012، الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد العدد 21 ، 2016، ص123 .
6- بلاسم جميل خلف ، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار المباشرة ، بحث مقدم الى ندوة كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010 .
7- بلاسم جميل خلف الدليمي ، فاضل جواد دهش ، سلام نعمة ، اثر سياسة دعم الأسعار في أنتاج القمح في العراق للمدة من 1990-2012، مصدر سابق ، ص125.
8- رؤى في تحديات واقع الاقتصاد العراقي الراهن ،2015 ، الموقع على الانترنيت www.iraqicp.com
9- كامل ألعيبي، آلية جديدة لاستصلاح الأراضي المالحة، مجلة ارض الرافدين، وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للأراضي الزراعية، العدد 6،العراق ،2005 ، ص26 .
10- جاسم محمد رجب ألعزي ،احمد محمود فارس ، أثر الاستثمار على القطاع الزراعي، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ،المؤتمر العلمي الثاني ،العراق، 2000، ص8.
11- عبد الأمير رحيمة ألعبود ، القطاع الزراعي العراقي واقعة ومشاكله وأفاق التنمية، الحوار، العدد / 24، العراق ، 2011 ، ص13
12- احمد شكري الريمحاوي – اقتصاديات الأرض واستعمالها – الطبعة الأولى – 2008- ص11.
13- بلاسم جميل خلف ، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق ، العدد الخاص بمؤتمر العلمي الخامس ، كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد ، 2014 ، ص5 .
14- وزارة التخطيط ، خطة التنمية القومية 2011-2015
15- علي سالم أحميدان الشواورة ، التصحر ومخاطره، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص30 .
16- FAO, the state of food and agriculture, food security, some, macroeconomic dimensions 1996, p.83 .
17-علي سالم أحميدان الشواورة ، مصدر سابق ، ص30 .
18- خالد قحطان عبود ، الأمن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية ، ص134
19- جبار سعدون دراج ، اثر سياسة دعم الأسعار على بعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة (1993 - 2013)، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، 2015 ، ص80
20- بلاسم جميل خلف ، واقع القطاع الزراعي العراقي وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد
21- ثائر محمود رشيد، إشكالية الأمن الغذائي في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد (15-16 آذار 2005) ، 2006، ص43 .
22- فاضل جواد دهش ، دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ،2003، ص9-10
23- إسراء سليم كاطع الربحاوي ، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية في العراق للمدة (1980 – 2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ،2015، ص34 .
24- سعد عبد الله مصطفى ، أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2001 (جمهورية العراق) ، تقرير قطري، وزارة الزراعة، بغداد، نيسان ، 2002 ، ص7 .
25- KIRIAHNA , RAS , Some Aspect of Agricultural Growth , Price Policy and Equity , food Research , Institute Studies , 1982 , P. 43 .
26- عمر حميد مجيد محمد ألعزي ، استشراق مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2010، ص50 .
27- رسول راضي حربي، الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه، 1997مجلة الاقتصادي العربي ، عام 1986 ، السنة العاشرة ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، مطبعة الرشيد ، ص54.
28- جبار سعدون دراج ، مصدر سابق ، ص85-86

29- بلاسم جميل خلف ، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي .. ،مصدر سابق ،ص9-10 .
30- جبار سعدون دراج ، مصدر سابق ،ص94 .
31- هاشم سهير ابراهيم حاجم ، صبحي عبد الغفور ، تحسين مناخ الاستثمار في البلدان النامية مع الإشارة الى العراق ، عدد 11 ، 2014 الموقع على الانترنيت ، https://iasj.net
32- بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية ألعراقيه، العدد الخاص بمؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 2013 ، ص56 .
33- بلاسم جميل خلف ، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ...، مصدر سابق، ص12-13 .
34- وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمارات الزراعية ، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق، 2014، ص3 .
35- وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية ، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية ... ، 2016 ، ص3-4 .
36- وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمارات الحكومية، 2014 ، ص3-4.
37- وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية...، 2016 ، مصدر سابق ، ص4-5 .
38- وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمارات الحكومية ، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية...، 2014، مصدر سابق ، ص6
39- وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية ، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2015 ، ص11
40- وزارة الزراعة ، دائرة الاستثمارات الحكومية ، مصدر سابق ، خارطة 2017 ، ص1 .
41- جميل محمد جميل الدباغ ، إستراتيجية التنمية الزراعية والمجالات المتاحة للاستثمار ...، مصدر سابق .
42- موسوعة ويكيبيديا ، منظمة التجارة العالمية ، الموقع على الانترنيت https://ar.wikipediq.org .
43- ليث محمود حسن خطاطبة، قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاسها على الأردن والدول العربية، 2011، الموقع على الانترنيت wtochair.ju.edu.jo
44-الاسكوا ، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي ، 2005 ، ص16 .
45-World Trade Organization. The Legal Texts, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2003 ,p.14
46- وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم منظمة التجارة العالمية، وثائق رسمية ، 2011 .
47- إيناس محمد رشيد المشهداني، تكيف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع إشارة الى العراق، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص153
48- فاضل جواد دهش ، الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2008، ص 175- 179 .
49- وزارة الزراعة ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الاقتصاد ، ملخص عن ملف منظمة التجارة العالمية (WTO) ، ص1-4
50- أيسر ياسين، اثر قرار الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي، 2010، ص11-12، الموقع على الانترنيت www.iier.org

ملحق (1) الأراضي المهيئة للاستثمار الزراعي في العراق لعام 2014

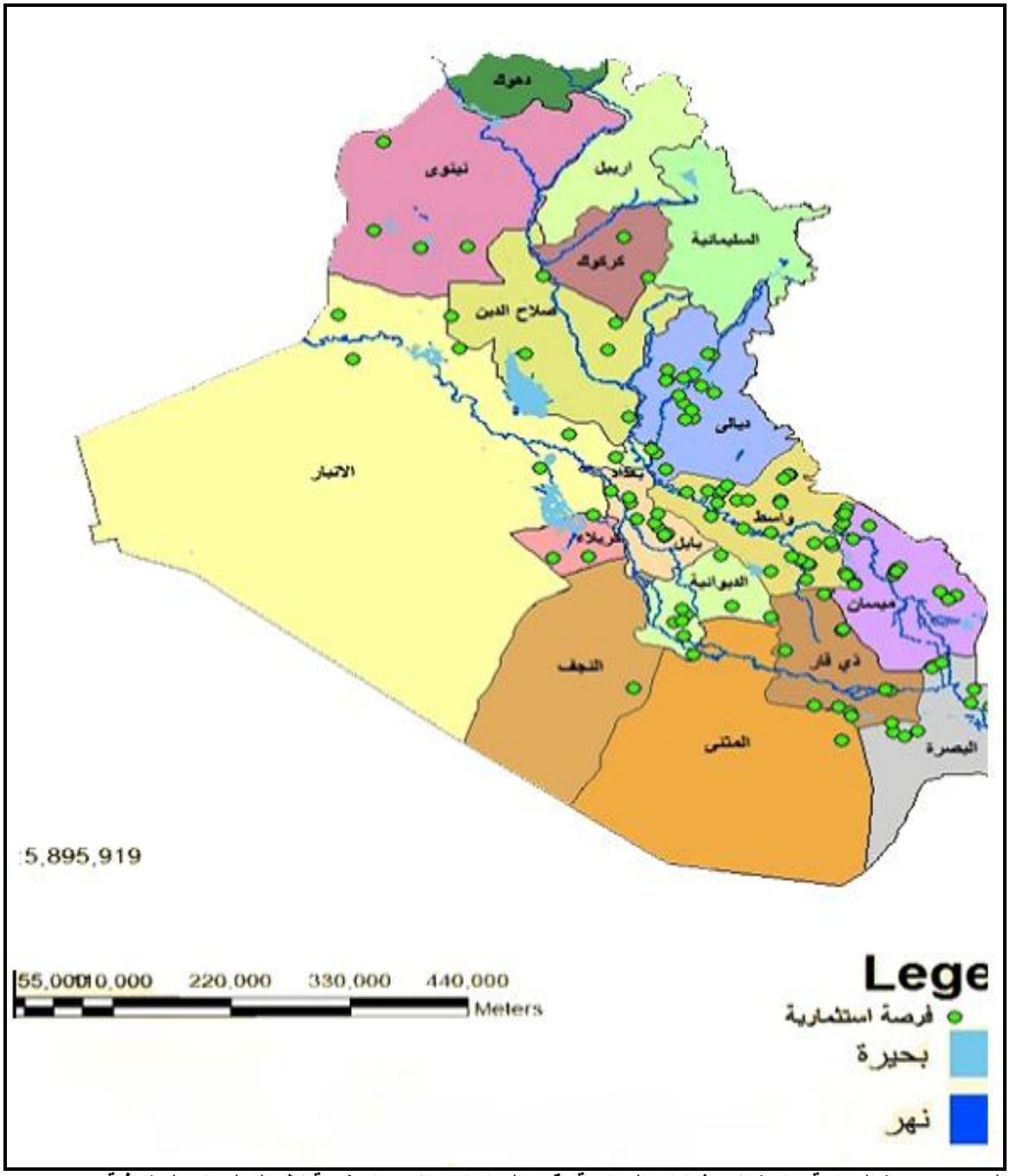

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS ، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2014، ص10

ملحق (2) الاراضي المهيئة للاستثمار الزراعي في العراق لسنة 2015

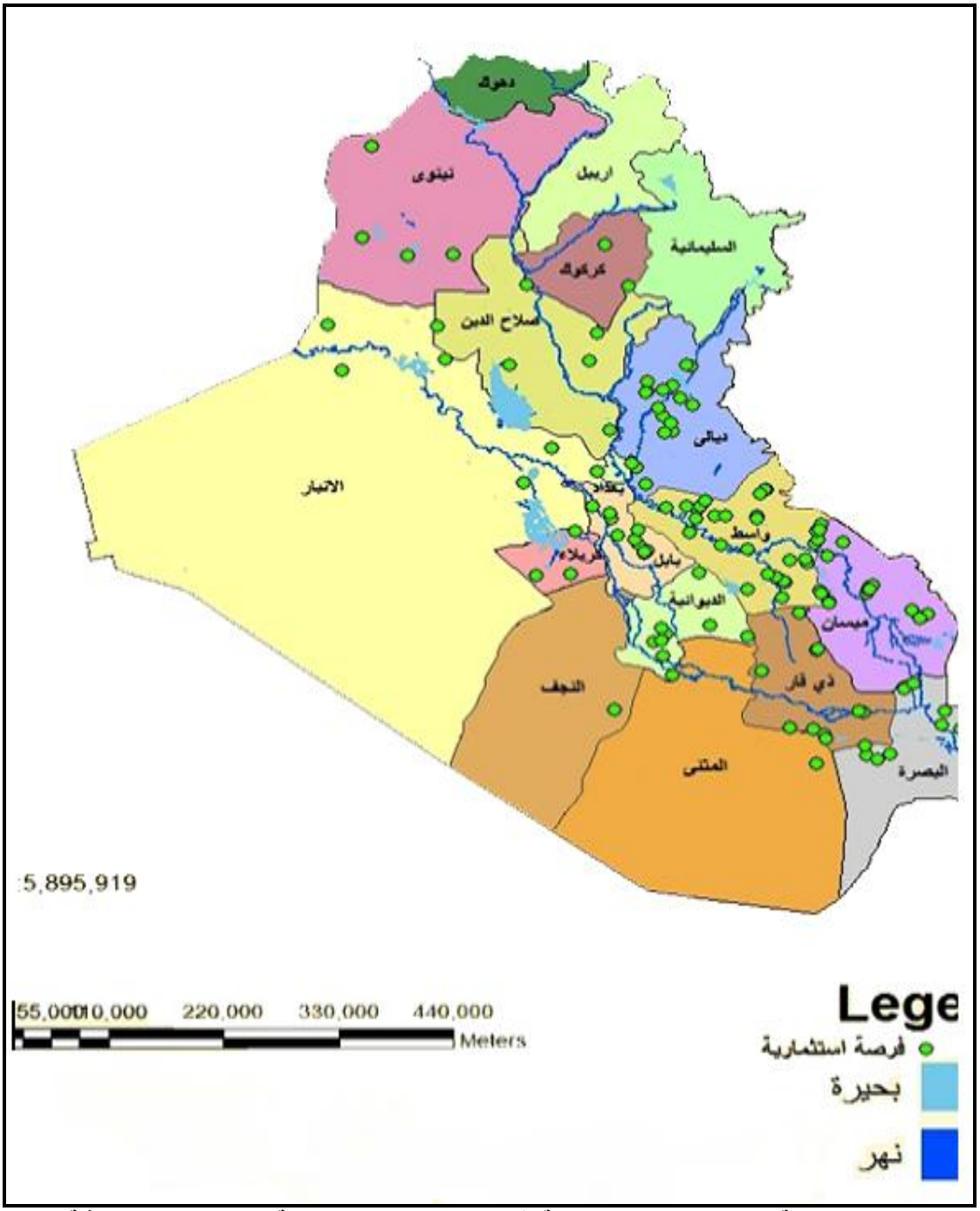

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق، 2015 ،ص10.

ملحق (3) الاراضي المهيئة للاستثمار الزراعي في العراق عدا اقايم كردستان لسنة 2016

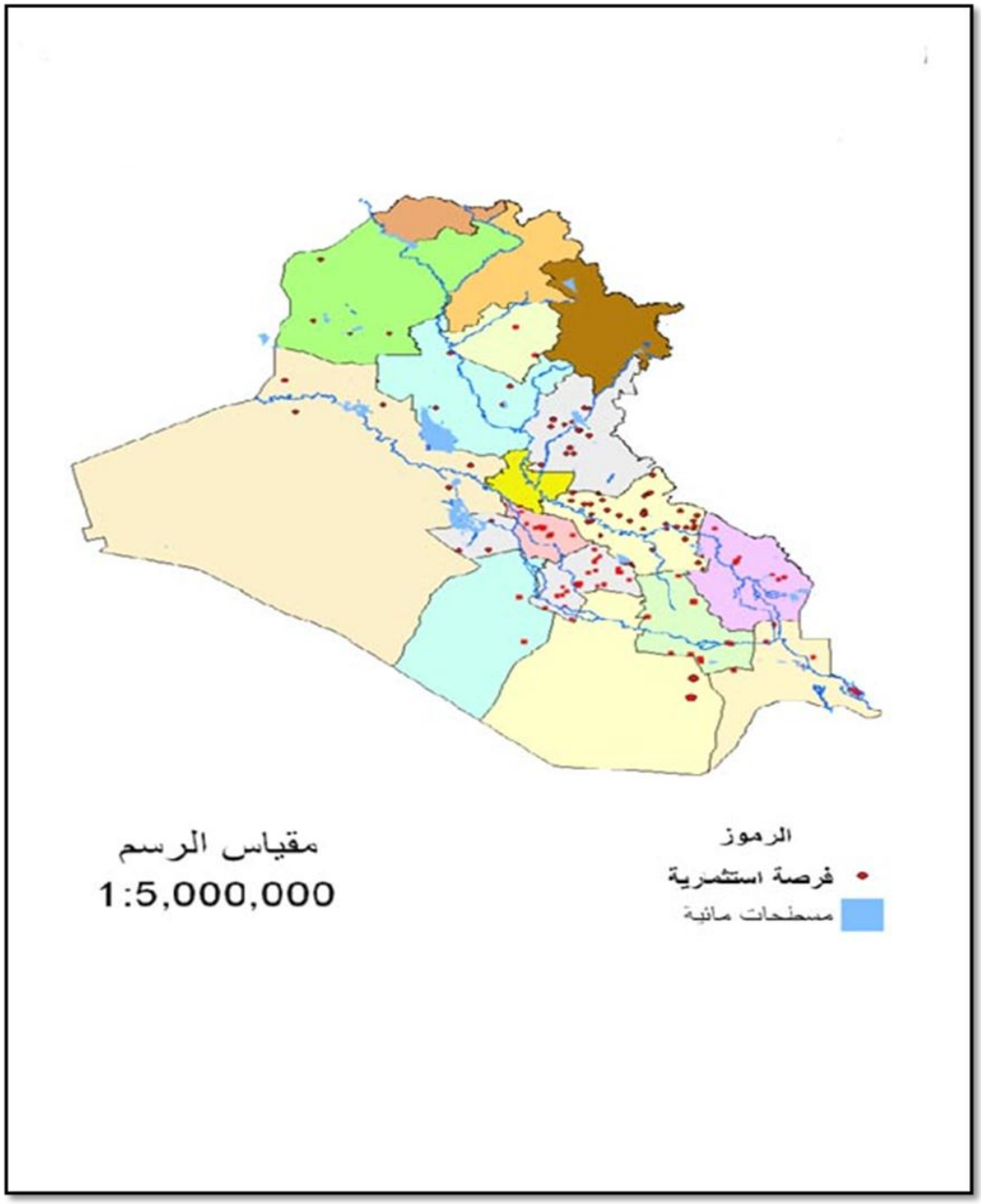

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS ، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2016،ص16.

ملحق (4) الاراضي المهيئة للاستثمار الزراعي في العراق لسنة 2017

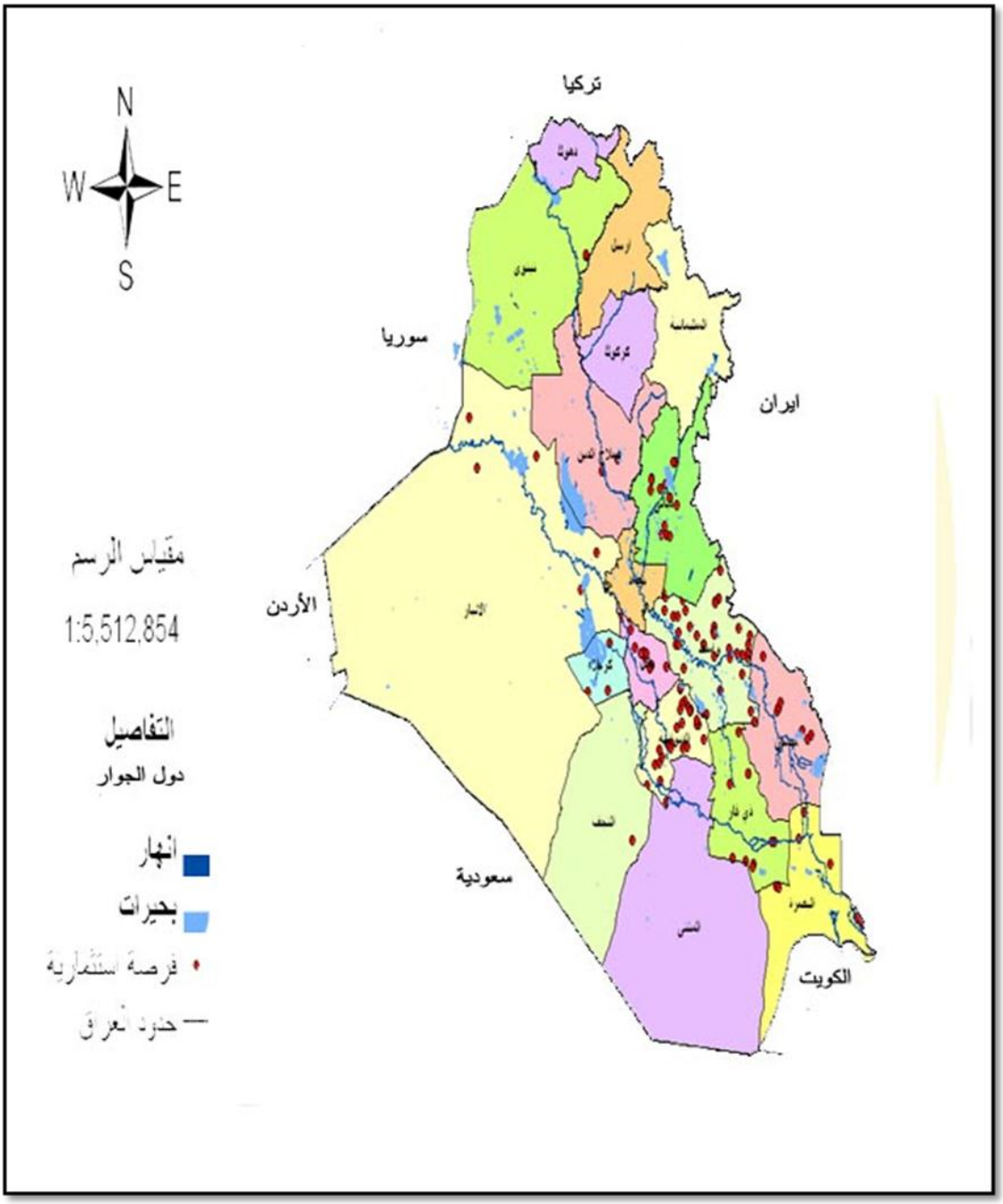

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة الاستثمارات الزراعية، قسم الدراسات والاحصاء شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، الاراضي المهيئة للاستثمار الازراعي في محافظات العراق ، 2017، ص8.

The requirements of agricultural investment in Iraq in light of his accession Of the World Trade Organization

Abstract

Agricultural investment is one of the main requirements in most economies of the world for its importance in the development of the agricultural sector through the agricultural and technological infrastructure and agricultural research, as well as its impact on most economic, social and service activities, especially if managed and employed scientifically, which generates income and productive capacities and services and new commodities, Unemployed as agricultural investments in Iraq fell significantly after 2003 due to economic, political, social and security factors, which led to the deterioration of production and low contribution to GDP, which led to rely on global markets to provide agricultural commodities to meet domestic demand, so Iraq hopes to reach the level that qualify for the accession process has focused on the problem of the study that accession to the World Trade Organization is a major challenge to developing countries, especially that Iraq is among these countries is facing problems Or challenges facing the agricultural investment process in Iraq, including infrastructure, agricultural development challenges, poor performance of policies and trade, creating an environment not attractive to investment reflected on the weakness of agricultural investments in Iraq. The importance of the study is highlighted by the importance of agricultural investment in the development of the agricultural sector and the development of agricultural research and technology to achieve food security and the recognition of Iraq's obligations towards the organization as an observer member and the impact of the implementation of the Agreement on Agriculture on the agricultural sector in Iraq and to address the experiences of selected countries to identify the process of accession and benefit from The study aimed to study and analyze the reality of agricultural investment and the challenges facing it that created an environment that repels the investment process and the proposed strategy for activating agricultural investment. And the importance of agricultural investment in economic and agricultural activity and develop the reality of Iraqi agriculture and attract capital to the agricultural sector, as well as the statement of expected effects on agricultural investment in Iraq in the case of accession to the World Trade Organization and the obligations imposed on the direction of the organization to obtain the And the impact of the Agreement on Agriculture under the World Trade Organization on Iraq.

Key words / **Investment Agricultural, WTO, Number of Investment Opportunities in Iraq.**